مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧١٤

الثلاثاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لاميك	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد غيموليبيكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شو تسونغ شنغ
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

1617189 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وتيمور – ليشتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلامية التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والسيد أوفيديو مانويل باربوسا بكينيو، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتحاد الأفريقي للاتصال في غينيا – بيساو.

وأرحب باسم المجلس، بالسيد توري والسيد بكينو، اللذين يشاركاننا في جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من بيساو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد توري.

السيد توري (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أحيط مجلس الأمن علما للمرة الأولى منذ تعييني بالتطورات الأخيرة في غينيا – بيساو.

وكما يعلم أعضاء المجلس، في ٢٦ أيار/مايو، عين رئيس الجمهورية، فخامة السيد خوسيه ماريو فاز، السيد باسيرو دجا، رئيسا للوزراء بموجب مرسوم رئاسي. وأدى السيد دجا اليمين في ٢ حزيران/يونيه. ويتألف مجلس الوزراء الجديد من ١٩ وزيرا و ١٢ وزير دولة. ولكن ما يزال منصبان وزاريان هامان للغاية شاغرين: وزير الداخلية ووزير الشؤون الخارجية.

وقد أدى تعيين رئيس الوزراء الجديد إلى أزمة سياسية، حيث رفض أعضاء مجلس الوزراء المُقال برئاسة السيد كارلوس كورييا التخلي عن مناصبهم مدعين أن المرسوم الرئاسي الأخير بشأن التعيينات لا يتسق مع الدستور وقرار المحكمة العليا الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأصر السيد كورييا أنه ووزراءه لن يسلموا مسؤولياتهم إلا إلى حكومة يرشحها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر بصفته الحزب صاحب الأغلبية المطلقة في البرلمان.

(تكلم بالإنكليزية)

وكاد المأزق الذي طال أمده فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، وهي الرابعة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٤، يصل إلى حد المواجهة، إذ عززت قوات الأمن وجودها في قصر الحكومة، بعد إنذار نهائي مدته ٤٨ ساعة أصدره المدعي العام في ٣ حزيران/يونيه. وأدت الأحداث اللاحقة، وخاصة وفاة السيدة كارمن بيريرا في ٤ حزيران/يونيه، وهي شخصية تاريخية هامة في الكفاح لأجل تحرير البلد، فضلا عن كونها من قدامى الأعضاء في الحزب الأفريقي ومن أقوى المؤيدين للحكومة المُقالة – إلى تفاقم الحالة المتوترة أصلا، بل نشأت عنها توترات إضافية بين الحكومة الجديدة التي أدت اليمين والحزب الأفريقي فيما يتعلق بتنظيم تشييع جثمانها.

وفي مسعى لنزع فتيل التوتر، اجتمعت مع الرئيس فاز، ورئيس الوزراء المعزول كارلوس كورييا، ورئيس حزب التجديد الاجتماعي المعارض، السيد ألبيرتو نامبيا، ورئيس الحزب الأفريقي، السيد دومينغوس سيموييس بيريرا، ودعوتهم إلى ضبط النفس والحوار السياسي واحترام سيادة القانون.

كما حشدت المجتمع الدولي في بيساو لاستكشاف الخيارات المتاحة للتوصل إلى حل سلمي للمواجهة في قصر الحكومة ومعالجة مسألة جنازة السيدة بيريرا. وفي ٨ حزيران/يونيه، وهو يوم مراسيم جنازة السيدة بيريرا، أصدرت إعلان تعزية تم بثه على أمواج الإذاعة، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى التزام الهدوء في هذه اللحظة من الحداد الوطني. وفي النهاية، جرت مراسيم الجنازة سلميا.

وبعد مفاوضات مكثفة استمرت طوال الليل، تضم ممثلين عن المجتمع المدني والزعماء الدينيين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعثتها في غينيا – بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، في ٩ حزيران/يونيه بقية أعضاء الحكومة رفضت ومؤيديهم سلميا أخلى قصر الحكومة، إنهاء الجمود لمدة ١٤ يوما. وفي وقت سابق من اليوم نفسه، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين الشركاء الدوليين، وممثلي الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، أصدر الاتحاد الأوروبي ومكتبي بيانا مشتركا للإعراب عن دعمنا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وقد ساعد الحل السلمي للمواجهة على تفادي حدوث أزمة خطيرة محتملة. بيد أن مزيدا من التحديات تلوح في الأفق. وبدأ الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر الإجراءات القانونية للطعن في التعيينات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن وضع ١٥ عضوا من أعضاء البرلمان الذين طردوا من الحزب الأفريقي في كانون الثاني/يناير، وكذلك المأزق المستمر في الجمعية الوطنية، تضاف إلى الالتباس القانوني وعدم اليقين المؤسساتي اللذين يواجهان البلد. وبعد صدور قرار من مجلس الوزراء الجديد في ٣ حزيران/يونيه بإقالة مدير الإذاعة الوطنية، فإن هذا الأخيرة قد رفع دعوى في المحكمة العليا يطعن في دستورية المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٦ أيار/مايو، بتعيين السيد دجا رئيسا للوزراء. وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن العمل نفسه الذي قام به المستأنِف، بعد فصله من نفس الوظيفة، هو الذي أدى إلى إجراءات المحكمة العليا التي ألغت تعيين السيد دجا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وبصرف النظر عن النتائج القضائية، لن يتم التوصل إلى حل مستدام للأزمة السياسية المستمرة إلا من خلال الحوار السياسي الحقيقي. ومع ذلك، فإن أحد المنتديات الرئيسية لهذا الحوار – الجمعية الوطنية – علقت دورتها الحالية في ١٨ أيار/مايو نتيجة للتراعات حول جدول الأعمال ووضع ١٥ عضوا في البرلمان. وفي وقت سابق اليوم، انتهت تلك الدورة البرلمانية؛ ومن المتوقع أن تفتح في وقت لاحق من هذا الشهر.

وفي ظل هذه الخلفية، ومنذ وصولي إلى بيساو، شاركت في جولة مكثفة من المشاورات مع القادة الوطنيين والإقليميين، فضلا عن الشركاء الدوليين. لقد سعيت خصيصا لدعم التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوجود البعثة. وفي الفترة السابقة للدورة العادية التاسعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك على هامشها، اجتمعت مع الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، المبعوث الخاص للرئيس النيجيري، بصفته رئيس فريق الاتصال الإقليمي المتعلق بغينيا – بيساو؛ والسيد مارسيل دي سوزا، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية؛ والسيد ألفا كوندي، رئيس غينيا، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو؛ الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا مالي، من أجل حشد دعمهم لصالح تمديد البعثة والمساعدة في التوسط في التوصل إلى حل مستدام للحالة في غينيا – بيساو.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرار رؤساء دول الجماعة المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، على أساس أن المجتمع الدولي سيوفر التمويل اللازم، حسب الاقتضاء. وكما يعلم أعضاء المجلس، كلف

رؤساء الدول أيضا الوفد رفيع المستوى، الذي يضم رؤساء غينيا، والسنغال، وسيراليون، بالعمل مع الأطراف السياسية المعنية في غينيا – بيساو وبإجراء تقييم أفضل للحالة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أوعزت لمفوضية الجماعة الاقتصادية التشاور مع جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بغية عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو. ومكتبي على استعداد لتقديم أي مساعدة مطلوبة لكفالة تنفيذ هذه القرارات الهامة.

وبعد وقت قصير من مؤتمر القمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي محاولة للحفاظ على الزخم الذي تولد في داكار، سافرت إلى أبيدجان للقاء الرئيس الحسن واتارا وتابعت المحادثات مع نظيريه، رئيسي السنغال وغينيا. وفي الأيام المقبلة، سوف أجتمع أيضا مع الرئيسة الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيسة إلين جونسون سيرليف، ومع الرئيس إرنست باي كوروما، رئيس سيراليون.

وبينما نركز طاقاتنا على إيجاد حل سياسي مستدام، فمن المهم أيضا أن نواصل تقديم الدعم اللازم لشعب غينيا – بيساو، الذين تضررت حياتهم وسبل عيشهم سلبا جراء حالات عدم الاستقرار المتكررة في البلد. وشهدنا في آذار/مارس ونيسان/أبريل كيف أضرت الإضرابات في قطاعي الصحة والتعليم بشكل خطير بالسنة الدراسية وحرمت المواطنين من الخدمات الطبية والوقائية الرئيسية، بما في ذلك صحة الأم والطفل.

وكلما طال أمد الأزمة، ازداد احتمال أن نشهد انتكاسة للمكاسب التي تم تحقيقها في الفترة التي أعقبت الانتخابات، بما في ذلك النمو الاقتصادي الإيجابي، وزيادة الإيرادات والالتزام بالإصلاحات الرئيسية في مجالات الدفاع والأمن والعدالة والخدمات العامة. وفي بلد حيث تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية نحو ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وما يقرب من ٨٠ في المائة من الميزانية، فإن التعليق الحالي للمدفوعات والدعم المباشر للميزانية من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي يوجد ضغوطا مالية يمكن أن تؤثر سلبا على تسيير أمور الدولة، بما في ذلك دفع الرواتب.

إن الوضع الراهن يتطلب استراتيجيات مبتكرة لتقديم الخدمات ودعم سكان غينيا – بيساو الضعيف. وسأواصل، مع فريق الأمم المتحدة القطري، العمل مع الشركاء لدعم السكان، ولا سيما أكثرهم ضعفا. وهذا من شأنه أن يسهم في زيادة الاستقرار وتعزيز الحوار مع السلطات بشأن التنمية وأولويات الإصلاح كوسيلة لتحقيق السلام والتنمية.

إن الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في غينيا – بيساو وتقديمه الدعم إلى البحث عن حل مستدام للتحديات السياسية والمؤسسية في البلد يكتسيان أهمية بالغة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد توري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بكينو.

السيد بكينو (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الحالة السياسية والأمنية في غينيا – بيساو.

(تكلم بالإنكليزية)

أنا أتفق تماما مع البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام، السيد موديبو توري. وأود أن أضيف ثلاث نقاط.

إن الحالة الأمنية في غينيا – بيساو هادئة والجيش بعيد عن السياسة حتى الآن. بيد أنه من المشكوك فيه إلى متى يمكن أن يظل محايدا سياسيا، وبالنظر إلى الحالة السياسية الهشة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية إصلاح القطاع الأمني قد توقفت بسبب نقص التمويل، وكذلك إصلاح الإدارة العامة والقضاء.

وينبغي لنا أن نعترف بالأهمية الحاسمة للدور الذي تضطلع به البعثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غينيا – بيساو، وأن نرحب بالقرار الذي اتخذه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين عقدوا مؤخرا مؤتمر قمة بداكار في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن تمديد ولاية البعثة لمدة عام آخر، الأمر الذي نعتقد أنه سيعزز الاستقرار في البلد.

ونحث، في هذا الصدد، قوات الدفاع والأمن في غينيا – بيساو على تحسين التعاون والتنسيق مع بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد أهمية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرفيعة المستوى المكونة من ثلاثة رؤساء دول، التي ستتوجه إلى غينيا – بيساو للانخراط في حوار مع الجهات السياسية الوطنية بهدف تشجيع الحوار والتوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة السياسية المستمرة. والاتحاد الأفريقي على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين، من أجل كفالة نجاح الزيارة.

فالأزمة في غينيا – بيساو تقوض منذ وقت طويل على السلام والاستقرار. والتوترات السائدة في الحزب الحاكم – الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر – والانقسامات فيما بين الجهات الفاعلة السياسية، هي أسباب الأزمة السياسية والمؤسسية التي يتعين التصدي لها بنهج ضاغط. ونحن على اقتناع بأنه لا سبيل إلى حل الأزمة إلا بحوار حقيقي وشامل مبني على احترام دستور البلد وقوانينه. ولذلك فإننا نشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة الوطنية على ممارسة ضبط النفس والتمسك بسيادة القانون والانخراط في حوار بناء لحل خلافاهما وصون السلم والاستقرار وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تخفيف معاناة شعب غينيا – بيساو.

وأخيرا، أسلط الضوء على مستوى التنسيق والتعاون الممتاز بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الدور الذي ظلت تضطلع به لمعالجة الأزمة في غينيا – بيساو. وإنني أتطلع إلى العمل بنفس الروح. وبالمثل، أحث جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد اجتماع فريق اتصال دولي يعنى بغينيا – بيساو للإسهام في إيجاد حل للأزمة.

ولا يزال أمامنا شوط طويل. وهناك حقيبتان وزاريتان هامتان في الحكومة الجديدة لا يزال يتعين ملؤهما، حسبما ذكر السيد توري، وهما وزير الداخلية ووزير الخارجية. ويحتاج برنامج وميزانية الحكومة إلى تزكية الجمعية الوطنية في الوقت المناسب، علاوة على ذلك.

وأشكر المجلس على هذه الفرصة وعلى اهتمامه المتواصل بشعب غينيا – بيساو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باربوسا بيكينيو على إحاطته الإعلامية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أمضي في بياني، أشكر الرئاسة الفرنسية على سرعة الاستجابة – برغم برنامج عمل مجلس الأمن الحافل – لطلب وفد السنغال عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في غينيا – بيساو. وأشكر، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو على إحاطته الإعلامية المفصلة. كما أشكر ممثلي الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على التزامهما تجاه غينيا – بيساو.

لقد حدثت تطورات كثيرة في الحالة السياسية في غينيا – بيساو، كما تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح، منذ أن حل الرئيس خوسي ماريو فاز الحكومة التي كان يقودها رئيس الوزراء كارلوس كورييا، في ١٢ أيار/مايو، وما تلا ذلك من تعيين السيد باسيرو جا، في ٢٦ أيار/مايو، ليخلفه. وقد رفض الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر ذلك القرار الذي وصفه بغير القانوني، وصرح بأنه، وفقا للدستور، يجب أن يختار حزب الأغلبية رئيس الوزراء. وعلى الرغم من المشاورات التي أجراها الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر والاقتراحات البديلة التي قدمها، اختار الرئيس فاز الخيار الذي طرحه حزب التجديد الاجتماعي، بتعيينه جا رئيسا للوزراء. ونظرا للتوترات في الطبقة السياسية ومخاطر التصعيد، عقدت مشاورات رسمية على مختلف المستويات من أجل تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة بغية التوصل إلى حل مقبول للجميع.

وأرحب بالجهود الوقائية النشطة، ولا سيما من مجلس الأمن، بشأن هذه المسألة. فهناك الكثير من البيانات التي أدلى بها رئيس المجلس للصحافة عن قلق المجلس البالغ إزاء المأزق الذي يمر به البلد لشهور عديدة، فضلا عن دعوة الزعماء السياسيين للتغلب على هذا المأزق والعودة إلى الحوار. كما اتخذ المجلس القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، في ٢٦ شباط/فبراير، الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. كما يدعو القرار رئيس غينيا – بيساو ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان وزعماء الأحزاب السياسية إلى التقيد بتعهدهم بإعادة الاستقرار السياسي في البلد، لمصلحة شعب غينيا – بيساو. كما زار المجلس بيساو في ٧ آذار/مارس لتكرار نفس الرسالة وإجراء تبادل في الآراء مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن الأزمة التي يعيشها البلد. وأخيرا، عقدت مؤخرا مناقشات، في ١٢ أيار/مايو، بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك أيضا المشاورات التي عقدها المجلس في ٢٦ أيار/مايو، وقد أعقب كليهما بيان صحفي أدلى به رئيس المجلس معربا عن قلق أعضاء المجلس الشديد إزاء التطورات الأخيرة التي أدت إلى تفاقم التوتر في صفوف الطبقة السياسية، والتي تهدد بتقويض أمن البلد واستقراره، لا سيما في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو.

ويسرني في هذه المرحلة، على تلك الخلفية، أن أشير إلى استنتاجات مؤتمر القمة العادي التاسع والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في داكار في ٤ حزيران/يونيه. وقد شملت العناصر الرئيسية تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لمدة سنة إضافية؛ وإرسال وفد رئاسي يتألف من رئيس السنغال، ماكي سال، ورئيس سيراليون، إرنست باي كوروما، ورئيس غينيا، ألفا كوندي، إلى غينيا – بيساو لإجراء مناقشات مع أطراف الأزمة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للحالة الراهنة في البلد؛ واعتماد لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأحكام اللازمة لتسوية المتأخرات المستحقة للبعثة وللبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛ وإطلاق المشاورات بين اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بهدف عقد اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية عبر عن قلقه العميق إزاء الأزمة الجارية في غينيا – بيساو، مما يقوض تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الشركاء الإنمائيون في أيار/مايو ٢٠١٦، بتقديم مساعدة مالية للبلد. كما حثت الجماعة الجهات الفاعلة السياسية على الانخراط في حوار لحل الأزمة السياسية والمؤسسية، مع الترحيب بمهنية الجيش، الذي بقي على هامش التطورات السياسية، وتشجيعه على مواصلة ذلك.

وقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذه تجسد المشاركة التامة للمنطقة دون الإقليمية من أجل إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة في البلد. وتجري مشاورات لتحديد موعد لزيارة وفد غرب أفريقيا الرئاسي الذي ستسبقه بعثة لوفد يتكون من وزراء الشؤون الخارجية ووزراء التكامل ووزراء الدفاع أو كليهما من البلدان الثلاثة التي ذكرتها، يرافقهم رئيس لجنة الجماعة للقيام إلى جانب الجهات الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو، بتحديد مسائل محددة ليتباحثها رؤساء الدول، بما في ذلك التوصيات المحتملة التي يمكن أن تتبع المباحثات.

ويرحب وفد السنغال، بالنيابة عن جميع البلدان الأعضاء في الجماعة، بالجهود الدؤوبة التي يبذلها شركاء غينيا – بيساو، الثنائيون والمتعددو الأطراف على حد سواء، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. ونكرر لهم امتناننا لما قدموه من دعم قيم للغاية. كما ترحب الجماعة بالعمل الممتاز الذي قامت به تشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام، وتثني على النشرة الصحفية الأخيرة التي صدرت في ٩ حزيران/يونيه.

ونحن مقتنعون بأنه بالعمل معا وبمضافرة جهودنا كافة، سنتمكن من الإسهام في استعادة التماسك والاستقرار السياسي اللذيْن يصبو إليهما بشدة شعب غينيا – بيساو، الذي يستحق التمتع بفوائد السلام.

وفي الختام، تؤكد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجددا دعمها للممثل الخاص للأمين العام وتشجعه على مواصلة مساعيه الحميدة وجهوده للوساطة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا غاما (غينيا – بيساو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم وفد بلدي إلى طاولة المجلس وعلى السماح لي بأخذ الكلمة. كما أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، متمنيا لكم النجاح في مداولاتهم.

وأود أن أنوه بالسيد موديبو توري، الممثل الخاص الجديد للأمين العام، على المشاركة السريعة في المسائل الراهنة التي تواجه بلدي بمجرد وصوله، وعلى كل الجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في معالجة التطورات الأخيرة في غينيا – بيساو.

وعمل تشكيلة لجنة بناء السلام، من خلال المشاركة الشخصية لسفير البرازيل أنطونيو باتريوتا، بشأن بناء السلام في غينيا – بيساو عمل هام جدا ويستحق التقدير العميق. وأود أيضا أن أشكر السفيرة ماريا بيريس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي ورئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على بيانها. كما أود أن أشكر سفير السنغال على بيانه الهام بشأن غينيا – بيساو.

تواجه غينيا – بيساو مرة أخرى أزمات سياسية ومؤسسية، كما سمعنا للتو من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام، الذي أود أن أشكره. كما أطلب منه، باسم شعب غينيا – بيساو، أن يواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء في منطقتنا دون الإقليمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما أقرب جيراننا، السنغال وجمهورية غينيا، اللتين تعملان جاهدتين لمساعدة غينيا – بيساو على إيجاد حل يؤدي إلى السلام المستدام.

كما أود أن أشكر السيد أوفيديو بيكينيو، رئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في غينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية وعلى الدور الفعال الذي يضطلع به في بلدي.

ومؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي عقد في دكار، والقرار المتخذ بشأن زيارة رؤساء جمهورية غينيا والسنغال وسيراليون وغينيا – جدير بالثناء. وشعب غينيا – بيساو قاطبة يتطلع إلى هذه الزيارة، التي ستكون حاسمة في تبيان مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية إحلال السلام وتحقيق الأمن والاستقرار، ليس فقط في غينيا – بيساو، بل في منطقتنا دون الإقليمية بأسرها.

كما أود أن أشيد بالسنغال، من خلال ممثلها الدائم، السفير فودي سيك، على مشاركة الرئيس ماكي سال مع غينيا – بيساو، ولا سيما خلال فترة رئاسته للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبعد الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا بشأن الحالة الراهنة في غينيا – بيساو، كل ما أجد لزاما علي أن أضيفه هو أن البلد في حالة شلل عمليا، والناس يعانون، والجميع ينتظر بشغف حكم المحكمة العليا وزيارة رؤساء الدول الثلاثة من المنطقة. ونحن ندرك أن الأزمات السياسية والمؤسسية التي عزلت بلدنا في السنة الماضية تتطلب الإرادة السياسية من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في بلدنا. غير أن استمرار الدعم القوي من المجتمع الدولي قاطبة، على نحو منسق وبصورة حثيثة، قد يساعدنا على تحقيق حل فعال للمأزق المتواصل.

والجهود الدبلوماسية المنسقة بصورة جيدة، مثل اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، الذي يمكن أن يشارك فيه المجتمع الدولي وشركاؤنا كافة، ستكون خطوة نحو ضم أصوات أخرى إلى صوت شعب غينيا – بيساو في هذه اللحظة.

والدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي، الذي أتاح تمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو لمدة سنة إضافية، يستحق كل التقدير.

وكما قال رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن استمرار الأزمة في غينيا – بيساو يقوض تنفيذ الالتزامات المالية التي قطعها شركاؤنا الإنمائيون في آذار/مارس ٢٠١٥. ولهذا نحن بحاجة إلى الدعم المنسق من أجل تحقيق الاستقرار في البلد، وهو بحاجة ماسة إلى العودة إلى العمل بصورة عادية حتى يتمكن من استعادة ثقة شركائنا وتحقيق النتائج المشجعة جدا لمؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل بشأن غينيا – بيساو.

ويأمل الشعب أن تساعد هذه الخطوات البلد في التركيز أخيرا على التنمية وعلى الاستمرار في إصلاح القطاع الأمني المطلوب، الذي ينبغي أن يشمل توفير معاشات كريمة للمتقاعدين من مهنيي القوات المسلحة. وكما يعلم المجلس، فإن القوات المسلحة ظلت حتى الآن بعيدة عن الأزمة الحالية، ونحن نريدها أن تبقى على هذا الموقف الجمهوري وألا تتدخل في النزاعات السياسية في البلد.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشكر جميع الحاضرين على ما قدموه من دعم خلال هذه الأوقات الحالكة ونناشدهم ألا يتخلوا عن غينيا – بيساو وأن يظلوا أكثر انخراطا في مساعدة البلد على توطيد وتعزيز مؤسساته من خلال العمل على نحو أوثق مع السلطات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة السياسية من حيث التوجيه، من خلال إجراء حوار مفتوح وصريح، بغية استعادة السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة تيمور – ليشتي.

السيدة بيريس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكركم على دعوتي ووفد بلدي لمخاطبة هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر السيد موديبو توري، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، والممثل

الخاص للاتحاد الأفريقي في غينيا – بيساو، السيد أوفيديو بيكينيو، على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. كما أشيد بالسيد توري على ما بذله من جهود منذ توليه لمنصبه.

يشرفني أن أخاطب المجلس باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي يتألف أعضاؤها من أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر وغينيا الاستوائية وغينيا – بيساو وموزامبيق والبرتغال وسان تومي وبرينسيبي، وبلدي تيمور – ليشتي.

إن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تأسف على تطور الحالة السياسية منذ الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن غينيا – بيساو (انظر S/PV.7632)، ونشعر بقلق بالغ إزاء المأزق السياسي الحالي. وستواصل جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تعاونها الوثيق مع جميع الشركاء في غينيا – بيساو لكفالة التنسيق السليم في جميع ما نبذله من جهود.

ونرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما لغينيا – بيساو، لا سيما القرار القاضي بتسمية رؤساء دول سيراليون والسنغال وغينيا للالتقاء مع القيادة السياسية في ذلك البلد وإجراء مناقشات معها بغية إيجاد حل سياسي ومنع تصعيد النزاع.

وندعو جميع أصحاب المصلحة، أي الأجهزة السيادية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وآخرين، إلى مواصلة الانخراط في حوار سياسي بناء وشامل، مع احترام المبادئ الديمقراطية والدستور. والحنكة مطلوبة في هذا الوقت للمضي قدما بالبلد بغية تلبية تطلعات شعب غينيا – بيساو إلى زيادة الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن توطيد سيادة القانون وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تود جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التنويه بالقوات المسلحة في غينيا – بيساو، التي أبانت عن حس مهني رائع بعدم التدخل في الأزمة السياسية، وتود أن تحث القوات المسلحة على الحفاظ على هذا الموقف.

وقد حظيت الوثيقة التي قدمها الرئيس جوزيه ماريو فاز ورئيس الوزراء السابق دومينغوس سيمويس بيريرا في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في بروكسل في آذار/مارس بدعم الشركاء الدوليين. ومما يبعث على القلق العميق أن انعدام الاستقرار في البلد قد أجبر الشركاء الدوليين على تأخير صرف ما تعهدوا به من أموال في آذار/مارس. وهذا التأخير لن يؤثر إلا على شعب غينيا – بيساو، الذين يعانون بالفعل من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية للغاية.

وتود جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أن تنوه بما يبذله المجتمع الدولي من جهود متضافرة لمساعدة غينيا – بيساو في هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، نقدر جهود لجنة بناء السلام ونثني عليها، ولا سيما جهود سفير البرازيل، أنطونيو باتريوتا، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، فضلاً عن الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. كما نود أن ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، ونظل على استعداد للمشاركة في تنظيم اجتماعه المقبل.

وفي الختام، ندرك أن الطريق الذي سلكته غينيا – بيساو وعر، إلا أننا نقف ثابتين في التضامن مع إخواننا وأخواتنا في غينيا – بيساو، ونحن واثقون بأن غينيا – بيساو بلد ذو مستقبل مشرق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.